أثر ضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة دراسة إمبريقية بالتطبيق علي الشركات المساهمة المصرية

إعداد

د/ **محمد محمود سليمان محمد**
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

د/ **مصطفى السيد مصطفى علي الإسداوي**
مدرس المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

ملخص

استهدفت الدراسة اختبار الدور المنظم لضغوط جهات التمويل على طبيعة العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، وذلك على عينة من ٨٧ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ بعد استبعاد الشركات المالية التي تنتمي لقطاعي البنوك وشركات التأمين، نظراً لطبيعتها الخاصة عند إعداد تقاريرها بإجمالي مشاهدات بلغت ٤٣٥. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير منظم لضغوط جهات التمويل على طبيعة العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة.

الكلمات الدالة: ضغوط جهات التمويل – مشكلات الوكالة – أتعاب المراجعة – الرفع المالي – التدفقات النقدية الحرة.

Abstract

The study aimed to examine the moderator role of the pressures of funding bodies agencies on the nature of the relationship between agency problems and audit fees, on a sample consisting of 87 firms listed on the Egyptian stock exchange during the period from 2014 to 2018, after excluding financial firms that belong to the banking and insurance firms sector due to their special nature when preparing their reports, with a total of 435 observations. The study found that there is a significant and positive relationship between the agency's problems and audit fees. The study also found that there is a moderator impact of the pressures of funding agencies on the nature of the relationship between the agency's problems and audit fees .

Keywords: pressures from funding agencies - agency problems - audit fees - financial leverage - free cash flows.

مقدمة ومشكلة الدراسة

تعد ممارسات الإدارة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة، وهي من المحددات الرئيسية التي يعتمد عليها في بناء تصورات المستثمرين حول الأداء المستقبلي للشركة ومعدلات النمو المتوقعة وقدرتها على البقاء والاستمرار، وبالتالي فإن أي ممارسة غير مضيفة للقيمة تتبناها الإدارة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة يمكن أن تحد من قدرة المنشاة على التطور والنمو (Henry, 2009; Dey, 2008).

وظهرت نظرية الوكالة في أواخر سبعينات القرن الماضي بهدف تقديم تفسيرات لأداء المنشأة في ظل منهج الفصل الحديث بين الملكية والإدارة؛ فمنهج الفصل يعني أنه ليس بالضرورة أن يكون المالك هو نفسه المدير للمنشأة، بل وغالباً ما يلجأ المستثمرون إلى تعيين كفاءات إدارية تتولي تسيير أمور الشركة نيابة عنهم، وتعظيم القيمة المتوقعة. إلا أن هذا المنهج تولد عنه ما يعرف بمشكلات الوكالة، والتي تأتي كتعبير مختصر عن تضارب المصالح بين طرفين كلاً منهم يعمل بشكل جاد على تعظيم عوائده الشخصية، وإن كان ذلك على حساب الأطراف الأخرى (يوسف، ٢٠١٧).

ونظرية الوكالة تشير إلى وجود علاقة تعاقدية تحكم أطراف عقد الوكالة، بحيث يلتزم الوكيل برعاية مصالح الموكل وذلك في ضوء التفويضات والصلاحيات التي أتيحت له (Padilla, 2006؛ الشيرازي، ١٩٩٠)، وتستعرض نظرية الوكالة المشكلات المتوقعة لعلاقة الوكالة التعاقدية، وتم تقديم هذه المشكلات في صورة ثلاث مشكلات رئيسية، تتمثل في عدم أمانة الوكيل في بذل الجهد اللازم Moral Hazard، وكذلك عدم قدرة الوكيل على اختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة Adverse Selection، بالإضافة إلى عدم أمانة الوكيل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة Over-Consumption (أبو العز، ٢٠٠٨؛ Chen et al., 2014).

وتعد أتعاب المراجعة تعبيراً عن قيمة العائد الذي يحصل عليه مراقب الحسابات في سبيل تقديم تقريره لأعضاء الجمعية العامة للشركة حول أداء المنشاة وممارسات الإدارة والمعبر عنها في صورة التقرير المالي السنوي، والذي يتضمن في واجهته رأي مراقب الحسابات عما تتضمنه فحوى التقرير المالي السنوي المصدر، وأشارت دراسة (Choi et al., 2010) إلى أن الأتعاب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات تتمثل في مكونين هما الأتعاب العادية والأتعاب غير العادية.

وتشير الأتعاب العادية إلى محصلة تفاعل عدة عوامل معاً منها تكلفة الجهد المبذول من قبل مراجع الحسابات في عملية المراجعة، والتكاليف المترتبة على خطر مواجهة المراجع قضايا متعلقة بمهمة المراجعة، بالإضافة إلى طبيعة منشأة العميل محل المراجعة من حيث حجم أعمالها ودرجة تعقد عملياتها. أما الأتعاب غير العادية فتعكس المبلغ الإضافي الذي يحصل عليه مراجع الحسابات ولا يتعلق بمهمة وإجراءات عملية المراجعة، ويحصل عليه نتيجة وجود علاقة اقتصادية خاصة بين مكتب وعميل المراجعة (Xie et al., 2010 Mitra et al., 2009; Kraub et al., 2015).

ويرى (Jensen, 1986) أن مشكلات تتعاظم في ظل وجود فوائض نقدية كبيرة (تدفق نقدي حر)، قد تدفع الإدارة لاستغلالها في أنشطة إضافية غير مضيفة للقيمة تحتاج لمزيد من التدقيق والتحقق من قبل مراجع الحسابات حول جدواها الاقتصادية، ومن المتوقع أن يطلب مراجع الحسابات أتعاب مراجعة أعلى نتيجة لارتفاع التكلفة المتوقعة لبرنامج عملية المراجعة.

واهتمت العديد من الدراسات الحديثة بالعلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، على اعتبار أن وجود فوائض نقدية عالية وما يتوقع أن يتبع ذلك من ممارسات سلبية من قبل الإدارة بالإفراط في الاستثمار يدفع مراجع الحسابات إلى عمل تقييمات للتحقق من وجود مخاطر مراجعة عالية من عدمه، وبالتالي المطالبة برسوم مراجعة عالية (Alves, 2021; Mohammadi et al., 2018; wang, 2011; Griffin et al., 2010)، **وبالتالي يمكن صياغة السؤال البحثي الأول على النحو التالي:**

هل توجد علاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري ؟

تعتمد منشآت الإعمال في بيئة العمل الحديث على تمويل عملياتها من خلال جهات التمويل الخارجية والتي تساهم بشكل كبير في استغلال الفرصة المتاحة بالسوق والنمو بشكل سريع؛ إلا أن الحصول على التمويل الخارجي يواجه العديد من القيود والتي قد تعيق من الحصول عليه وتتعلق هذه القيود باشتراطات جهات التمويل في منح الائتمان (أحمد، ٢٠٢٣).

تقوم جهات التمويل بمنح منشآت الأعمال بالتمويل اللازم بعض وضع عدد من القيود والاشتراطات والتي تعد بمثابة إلزام من قبل جهة التمويل يجب على منشآت الأعمال عدم الخروج عنه، وإلا أعتبر ذلك خلل بشروط التعاقد، وهو الأمر الذي يخول للممول وقف التعاقد واسترداد قيمة التمويل وفرض الغرامات المنصوص عليها، وفي هذه الحالة من المحتمل أن تتعرض المنشأة لمشاكل كبيرة مرتبطة بالسيولة في الأجل القصير، وهو ما قد يهدد قدرة المنشأة على البقاء والاستمرار (Russo et al., 2021 ؛Kong et al., 2023).

تعد عقود التمويل أداة فعالة للحد من ميل الإدارة لاستغلال الإدارة للموارد المتاحة بطريقة غير مضيفة للقيمة، حيث تتيح اشتراطات عقود التمويل المراقبة المستمرة لأداء المنشأة ونتائج أعمالها بشكل فتري للتحقق من حسن استغلال الموارد وضمان قدرة المنشأة على سداد مستحقات جهات التمويل (Huang and Alves, 2021; Shang, 2019).

وبالتالي فمن المحتمل أن تؤدي ضغوط جهات التمويل للحد من ممارسات الإدارة السلبية، الأمر الذي يشير إلى أن ضغوط جهات التمويل قد تلعب دوراً مؤثرا في طبيعة العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، حيث قد تؤدي ضغوط جهات التمويل إلى أحد احتمالين (Griffin et al., 2010؛ wang, 2011):

الاحتمال الأول: التخفيف من حدة مشكلات الوكالة، وبالتالي يمكن لمكتب المراجعة أن يطلب في هذه الحالة أتعاب مراجعة أقل نظراً لانخفاض المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة.

الاحتمال الثاني: أن تضغط جهات التمويل خوفاً من حدة مشكلات الوكالة على المنشأة لتعيين مراقب حسابات من الأربعة الكبار (BIG4)، وبالتالي تؤدي ضغوط جهات التمويل لرفع تكلفة أتعاب المراجعة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة السؤال البحثي الثاني على النحو التالي :

هل هناك دوراً منظماً لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري ؟

هدف الدراسة :

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في :

- التعرف على طبيعة العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري .
- التعرف على الدور المنظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري.

أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال استعراض النقاط التالية :

- إلقاء الضوء على طبيعة مشكلات الوكالة وتأثيراتها المتوقعة على الأرقام المالية المنشورة، والتي يعتمد عليها قطاع عريض من المستخدمين في بناء قرارات متعددة مرتبطة بتلك الأرقام، وبالتالي اعتماد هذه الأرقام على علتها دون الأخذ

في الاعتبار الأبعاد المتعلقة بمشكلات الوكالة قد يؤدي لاتخاذ قرارات غير رشيدة.

- إلقاء الضوء على مفهوم أتعاب المراجعة بالسوق المصري والخدمات المرتبطة بهذه الأتعاب، والتمييز بين أنواع الأتعاب سواء كانت أتعاب عادية أو أتعاب غير عادية، ومستوى الفجوة في الأتعاب بين مكاتب المراجعة بعضها البعض بالسوق المصري.
- استكشاف طبيعة العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة بالسوق المصري، والحصول على دليل إمبريقي عن طبيعة هذه العلاقة ومستوى درجة الارتباط بين المتغيرين، الأمر الذي قد يساهم في فهم طبيعة هذه العلاقة بالسوق المصري.
- المساهمة في تقديم دليل إمبريقي عن دور ضغوط جهات التمويل وتأثيره على طبيعة العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة بالسوق المصري.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، سيتم تقسيمها على النحو التالي:

- **القسم الأول:** الإطار النظري للدراسة.
- **القسم الثاني:** مراجعة الدراسات السابقة وتطوير الفروض.
- **القسم الثالث:** الدراسة الإمبريقية وتفسير النتائج.

القسم الأول

الإطار النظري للدراسة

أولاً: ماهية مشكلات الوكالة

عرف معهد المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز، ٢٠٠٥ الوكالة بأنها العلاقة التي تنشأ نتيجة قيام شخص أو أكثر بالتعاقد مع طرف آخر للقيام بتأدية خدمات

نيابة عنه، وذلك من خلال تفويض جزء/كل السلطات والمسئوليات المرتبط بالخدمة محل التعاقد، وذلك لما يمتلكه الطرف الثاني (الوكيل) من خبرات ومهارات فعاله في هذا المجال تجعل الطرف الأول (الموكل) لديه القناعة التامة بأنه سيحصل على أفضل نتيجة من خلال تعزيز الكفاءة الإنتاجية وزيادة الاستثمار.

وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات الرئيسية والتي تتضمن: كفاءة السوق، عدم تماثل المعلومات، التصرف الرشيد، الاختلاف في القدرة على تحمل المخاطر، وهو ما يمكن عرضه على النحو التالي (التميمي، ٢٠٠٨؛ محمد، ٢٠١٨؛ Saam, 2007):

ويقصد **بفرضية كفاءة السوق** أن يعكس سوق الأوراق المالية المعلومات المفصح عنها في سعر السهم بشكل سريع ودون تحيز، وتتنوع كفاءة السوق ما بين ثلاث مستويات، الضعيف، شبه القوي، والقوي. حيث يعكس المستوى الضعيف المعلومات التاريخية فقط، أما المستوى شبه القوي فيعكس المعلومات المتاحة الآنية، ويعكس المستوى القوي جميع المعلومات المتاحة وغير المتاحة.

وتشير **فرضية عدم تماثل المعلومات** إلى أن الوكيل يتمتع بميزة معلوماتية نابعة من تحكمه الكامل في عملية إنتاج المعلومة، بالإضافة إلى تحكمه في طبيعة المعلومة التي يتم عرضها وطريقة العرض، وبالتالي يمكنه تشويش المعلومات التي تصدر والتي يبني عليها الوكيل قناعاته حول الشركة.

وتعني **فرضية اختلاف القدرة على تحمل المخاطر**، أن الوكيل يميل بشكل عام لتبني إستراتيجية للإدارة تعتمد على تجنب المخاطرة، خاصة إذا كان الوكيل يحصل على مكافآت مرضية ولا يوجد هيكل حوافز مشجع لتبني إستراتيجية مشجعه للمخاطرة، أما الموكل فغالباً ما يتبني إستراتيجية محايدة تجاه المخاطر.

وترجح **فرضية التصرف الرشيد** أن الإنسان العاقل يسعى إلى تعظيم منافعه الذاتية على تعظيم مصلحة أي طرف آخر، وهو تصرف بشري طبيعي، حيث لا يعتقد في ظل نظرية الوكالة أن يسعي الإنسان لتعظيم المنفعة الذاتية للطرف الآخر قبل/ أو على حساب مصلحته الخاصة، وهذا لا يمنع من قيامه بتعظيم منفعة الطرف الآخر بالشكل الذي لا يؤثر على تعظيم منفعته.

وتعرف **مشكلات الوكالة بأنها** السعي المستمر من الوكيل نحو تعظيم منافعه الشخصية على حساب منافع الموكل، خاصة إذا حدث تعارض في المصلحة، مما قد يؤدي في النهاية إلى تآكل أصول الشركة وقيمتها، مع ضعف في مستوى المعلومات المفصح عنها. وتتعد صور مشكلات، حيث يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من تلك المشكلات، مشكلة الاختيار المعاكس، المشكلة الأخلاقية المتعلقة بدالة المنفعة، ومشكلة الاستهلاك المظهري الزائد. ويمكن التمييز بينهم على النحو التالي (أبو العز، ٢٠٠٨) :

تشير **مشكلة الاختيار المعاكس** إلى قيام الوكيل بتقديم نفسه باعتباره يمتلك مستوى مهاري مرتفع، وهو لا يمتلك في الواقع العملي ذلك المستوى، وهو ما ينعكس على ضعف القرارات الإدارية المتخذة، وتدهور في نسق القيادة والتوجيه، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى تخفيض القيمة السوقية للمنشاة وقيمة أسهمها المتداولة.

وتعني **المشكلة الأخلاقية المتعلقة بدالة المنفعة** وجود دافع لدى الوكيل يحفزه على الخروج عن بنود العقد المبرم، من خلال الإقدام على تصرفات تخدم مصلحته الشخصية على حساب مصلحة الشركة، أو التراخي في بذل الجهد الإداري اللازم، ويتم ذلك بشكل متعمد، ويستغل في تحقيق ذلك ضعف المستوى المعلوماتي المتوفر للموكل.

ويقصد **بمشكلة الاستهلاك المظهري الزائد** سوء استغلال الموكل للموارد المحدودة بطبيعتها والمملوكة للمنشأة في إشباع رغباته المظهرية على حساب

استغلال هذه الموارد في تعظيم القيمة الاقتصادية الكلية للمنشاة، فقد يتوجه الوكيل إلى تجديد مكتبه الخاص أو التعاقد على سيارة جديدة فارهة أو تعيين طقم أمن من موارد المنشأة بدل من استغلال هذه الموارد في فرص استثمارية مضيفة للقيمة.

ثانياً: أتعاب المراجعة

تسعى المكاتب المهنية في مجال تدقيق الحسابات لتعظيم إيراداتها من ممارسة المهنة، بالشكل الذي يتماشى مع آداب وسلوكيات المهنة وفي ضوء ما أشارت إليه معايير المراجعة المصرية والدولية في هذا الصدد. ولا يعني السعي المستمر من قبل مراجع الحسابات نحو تعظيم إيرادات المكتب أن يكون ذلك على حساب عدم الالتزام بمعايير المهنة، لأن ذلك يعني بالتبعية مخالفة تستوجب العقوبة (محمد، ٢٠١٩؛ Al-Akaliy and Ben Youssef, 2020).

ونال مفهوم أتعاب المراجعة اهتمام العديد من الدراسات في مجال المراجعة في الآونة الأخيرة للوصول إلى مفهوم مقبول، واتفقت معظم الدراسات على أن أتعاب المراجعة تتمثل في الأجر المحصل من قبل مكتب المراجعة نظير الخدمات المهنية المتفقة عليها في عقد الاتفاق المبرم بين مكتب المراجعة ومنشاة العميل محل المراجعة (Xie et al., 2010; Salehi et al., 2017; alhadab, 2018;).

وتعد أتعاب المراجعة هي التعويض الحقيقي عن الجهد والوقت المبذول من قبل مراجع الحسابات في تنفيذ عملية المراجعة، بالإضافة إلى ما يتكبده من تكاليف في سبيل ذلك وصولاً في النهاية لإصدار تقريره عن الوضع المالي للشركة، والذي يحمل رأي قد يكون نظيف ومؤيد للإدارة وقد يحمل رأي متحفظ أو عكسي ومخالف لتمنيات الإدارة، إلا أن رأيه الصادر هو الناتج الحقيقي لعملية المراجعة التي قام بها.

ولا شك أن جودة عملية المراجعة ترتبط بشكل كبير بقيمة الأتعاب المدفوعة من قبل عميل المراجعة، حيث تصنف هذه الأتعاب إلى نوعين أتعاب عادية،

وأتعاب غير عادية ويمكن التمييز بينهم على النحو التالي (الشواربي، ٢٠١٨؛ السيد، ٢٠٢٣، Choi et al., 2009):

- الأتعاب العادية Normal Fees : وهي القيمة المالية التي يحصل عليها مراجع الحسابات نظير الجهد/الوقت/ التكلفة المبذولة في عملية المراجعة، وما يرتبط بها من مخاطر.
- الأتعاب غير العادية Abnormal Fees : وهي تمثل العلاوة / الخصم الذي يحصل عليها مراجع الحسابات زيادة/أو نقص على الأتعاب الفعلية المستحقة عن تنفيذ برنامج عملية المراجعة، وتكون الأتعاب غير العادية بالزيادة في حالة تميز الخدمة المقدمة وجودتها، أو لقبوله بتحريفات جوهرية. وتكون الأتعاب غير العادية بالنقص في حال تقديم عرض للمراجعة بقيمة أقل من الأتعاب العادية أو تقديم جهد أقل في تنفيذ عملية المراجعة، وجل ذلك ينعكس بالإيجاب والسلب على جودة عملية المراجعة.

وتتم عملية تحديد وتحصيل أتعاب المراجعة بأربعة مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في تقييم الأتعاب، يليها مرحلتي الاتفاق على الأتعاب وتقديم الفواتير، وأخيراً مرحلة تحصيل الأتعاب، وذلك على النحو التالي (محمد، ٢٠٢١؛ Hribar et al., 2014 ؛ Akhtaruddin and Ohn., 2016):

- **مرحلة تقييم الأتعاب،** وتدخل هنا العديد من العوامل في تحديد الأتعاب منها عوامل ترجع بشكل أساسي للمراجع نفسه (حجم المكتب، سمعة المكتب، ..إلخ) وعوامل ترجع لطبيعة عميل المراجعة (حجم العميل، شكله القانوني، تعقد عملياته، مستوى المخاطر المنظورة وغير المنظورة، ....إلخ).
- **مرحلة الاتفاق على الأتعاب،** وهنا يتم عمل تصور مبدئي لحجم الجهد المتوقع بذله والإجراءات المطلوبة، ومن ثم عمل خطاب ارتباط وعقد يرتضيه طرفي التعاقد ويكون بعد ذلك موضع التنفيذ.

- **مرحلة تقديم الفواتير،** وهنا يقوم مكتب المراجعة بعمل الفواتير الخاصة بعملية المراجعة، وتصدر هذه الفواتير بشكل فتري أو بشكل مجمع حسب ما تم الاتفاق عليه في العقد.
- **مرحلة تحصيل الأتعاب،** وهنا يبدأ مكتب المراجعة في تحصيل قيمة الفواتير المرسلة لعميل المراجعة وفقا للمدد الزمنية المتفق عليها.

وتعد العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة من العناصر الهامة في تحديد قيمة هذه الأتعاب، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل تتعلق بمكتب المراجعة، وعوامل تتعلق بعميل المراجعة، عوامل تتعلق بالظروف والبيئة المحيطة بعملية المراجعة، وذلك على النحو التالي:

- **العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة**

أشارت قواعد وآداب سلوك مهنة المراجعة في مصر إلى ضرورة حصول المراجع على أتعاب كافية للجهد المبذول والتكاليف الأخرى التي يتكبدها مكتب المراجعة. توجد العديد من العوامل التي يمكن أن تعد محدد في عملية تحديد أتعاب عملية المراجعة ومتعلقة بمكتب المراجعة نفسها ومنها:

- **حجم مكتب المراجعة،** فلا شك أن مكاتب المراجعة مثل الأربعة كبار " ديلويت، برايس وتر هاوس، ارنست آند يونج، كي بي أم جي" تكون أتعابهم أكبر بشكل ملحوظة مقارنة بالمكاتب الأخرى العاملة بالسوق سواء متوسطة أو صغيرة الحجم (Yang et al., 2016).
- **مستوى المنافسة بسوق خدمات المراجعة،** تؤدي زيادة المنافسة إلى الحد من قدرة مكاتب المراجعة على المطالبة بأتعاب مناسبة، رغبة منه في الحفاظ على، واستقطاب عملاء جدد (Ocak and Ozden, 2018).
- **توقيت عملية المراجعة،** فالعمليات التي تتم في فترة الإقفال السنوي للتقارير المالية وإصدارها تعد من الفترات التي يواجه خلالها مكتب المراجعة ضغوط عمل كبير على عكس باقي فترات السنة، وهو ما يضطره لتكبد تكاليف إضافية

في سبيل تقديم الخدمة لعميل المراجعة في الوقت المحدد، وبالتالي فإن أتعاب المراجعة في مثل تلك الفترات تختلف عن باقي فترات السنة Dong et al. (2018).

- **فترة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل،** غالبا ما يؤدي استمرار المراجعة من فترة لأخرى مع نفس العميل إلى المطالبة بشكل طبيعي بزيادة سنوية في أتعاب عملية المراجعة وهي زيادة مبررة ومنطقية، إلا أن تشريعات بعض الدول تحظر استمرار نفس المراجع على التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية لفترة تزيد عن خمس سنوات (Bedard and Johnstone, 2010).

- **عوامل متعلقة بعميل المراجعة**

تعد الخصائص والسمات المميزة لعميل لمراجعة أحد العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب المراجعة، سواء كانت تلك العوامل مرتبطة بحجم العميل أو تعقد عملياته وتشعبها ومستوى المخاطر المرتبطة، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

- **حجم العميل محل المراجعة:** تحتاج الشركات الضخمة لساعات عمل ومجهود وتكاليف كبيرة أثناء عملية المراجعة، لذا فمن المنطقي أن يؤدي كبر حجم عميل المراجعة لمطالبة مكتب المراجعة بأتعاب أكبر (Aljaaidi et al., 2019).
- **المخاطر المرتبطة بمنشأة عميل المراجعة**: يعد ارتفاعها مؤشر لحاجة مكتب المراجعة لبذل المزيد من الجهد والوقت في سبيل التحقق من آثار هذه المخاطر وانعكاساتها، قبل أن يلجأ لإصدار رأي يحمل تحفظ / أو رأي سلبي حول عميل المراجعة (Alves et al., 2021).
- **طبيعة نشاط عميل المراجعة:** بعض أنشطة العملاء قد تحتاج من مكتب المراجعة إلى الاستعانة بخبرة متخصصة بالعمل في مثل هذا القطاع، وهو ما يمثل تكلفة إضافية يتكبدها المكتب، وبالتالي سيؤدي ذلك للمطالبة بزيادة أتعاب عملية المراجعة (Oussii and Taktak, 2018).

- **مدى تعقد عمليات عميل المراجعة:** فعميل المراجعة الذي يمتلك عدد من الوحدات المنتشرة على مناطق جغرافية واسعة، سيحتاج لبذل جهد وتكاليف مراجعة أعلى، وبالتالي سيطالب مكتب المراجعة بأتعاب أعلى في هذه الحالة (Morais, 2020؛ محمد، ٢٠٢١).

بالإضافة إلى ما سبق فقد أضافت الدراسات السابقة العديد من العوامل الأخرى مثل نوع ملكية المنشاة محل المراجعة، حيث تزداد الأتعاب في الشركات التي لديها ملكية حكومية عن غيرها من الشركات، بالإضافة إلى مدى سلامة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، حيث كلما تحسن المستوى الرقابي أدى ذلك لتخفيض مستوى الجهد المبذول من قبل فريق المراجعة، وبالتالي تخفيض الأتعاب المطلوبة (Albhoor and Khamees, 2016).

- العوامل المتعلقة بالظروف والبيئة المحيطة بعملية المراجعة

لا شك أن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة عمل فريق المراجعة وكذلك العميل محل المراجعة، فالأزمات المالية المتتالية، ومخاطر التقاضي من طرف ثالث، ومؤثرات الاستقلالية وغيرها قد تعد عوامل مؤثرة في قيمة أتعاب عملية المراجعة وذلك على النحو التالي:

- الأزمات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي: العالم بشكل عام وجمهورية مصر العربية على وجه التحديد مرت خلال الأعوام المنصرمة بعديد من الأزمات المختلفة (أزمة مالية عالمية ٢٠٠٨، الانتفاضات الشعبية عامي ٢٠١١، ٢٠١٣، تعويم العملة في عام ٢٠١٦ ، ٢٠٢٣) وهذه الأزمات تستدعي من قبل مكتب المراجعة بذل مجهود مضاعف في سبيل التحقق من آثار هذه العمليات على الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة وقدرتها على الاستمرار، وبالتالي سيقوم مكتب المراجعة بالمطالبة بأتعاب مراجعة أكبر (Krauss et al., 2015).

- خطر التقاضي من طرف ثالث: يعتمد العديد من الأطراف على التقارير الصادرة من الشركة بناء على رأي مراجع الحسابات والصادر في صورة تقرير

يوضع في بداية التقارير المالي السنوي، وبالتالي فإن جميع القرارات/ أو التقييمات التي تبني من قبل أصحاب المصالح بالمنشأة تكون بناء على مستوى الثقة في رأي المراجع، وأي انحراف جوهري في رأي المراجع سيكبد الطرف الثالث خسائر ضخمة تجعله يرجع بها على مراجع الحسابات وتحميله المسئولية الكاملة عن ذلك. وبالتالي فإن ذلك يستدعي من المراجع بذل المزيد من الجهد والوقت والتكلفة، مما يدفع مكاتب المراجعة إلى المطالبة بأتعاب أكبر (Huang et al., 2015; Eong et al.,2018).

- **التذبذب الكبير في قيمة العملة:** يؤدي اختلاف أسعار العملة بين السعر الرسمي والسعر الموازي لحدوث العديد من المشاكل في المعالجة المحاسبية، ويظهر هذا الأثر بشكل كبير في الشركات التي تعتمد على الاستيراد والتصدير في مجمل عملياتها، وهو الأمر الذي يستدعي من المراجع بذل جهد أكبر في عملية المراجعة والمطالبة بأتعاب أكبر.

- **التذبذب الكبير في أسعار الفائدة:** يؤدي عدم استقرار سوق الفائدة إلى مطالبة الشركات بالإقرار بشكل دوري عن مستوى المخاطر المرتبطة بالقدرة على السداد، فضلاً عن الجهد المبذول للتحقق من عمليات التأجير التمويلي والتي تتطلب إعادة القياس لقيمة الأصول والالتزام مع كل حركة في أسعار الفائدة، خاصة مع السياسات المالية الجديد والتي لا تقوم بتثبيت أسعار الفائدة على مدار فترة (القرض/ أو عقد التأجير)، الأمر الذي يتطلب مجهود أكبر في عملية المراجعة، وفي هذه الحالة سيطالب مكتب المراجعة بأتعاب أكبر.

ثالثاً: ضغوط جهات التمويل

يشير التمويل الخارجي للشركة إلى العملية التي بمقتضاها تقبل جهة التمويل الحصول على عائد معين مقابل تقديم تسهيلات في صورة نقدية أو أي صورة أخرى. وتلجأ منشآت الأعمال إلى هذا التمويل بهدف سد العجز في السيولة، أو

التوسع في الأنشطة الحالية، وتحصل جهة المنح في هذه الحالة على جميع الضمانات اللازمة التي تضمن لها حقوقها (الشريف، نور، ٢٠١٣).

ويمكن تقسيم مصادر التمويل التي تلجأ إليها منشآت الأعمال إلى نوعين، يتمثل النوع الأول في **مصادر التمويل قصيرة الأجل** والتي تلجأ إليه منشآت الأعمال لمعالجة عجز مالي مؤقت أو لتمويل احتياجات ضرورية وطارئة وتمتاز بسرعة دورانها. أما النوع الثاني يتمثل في **مصادر التمويل طويلة الأجل** والتي تلجأ إليها المنِشأة في إطار تطبيق خطتها الإستراتيجية في النمو والتوسع، ويأتي قرارها بشكل متأني وبعد دراسة عميقة للآثار والنتائج المتوقعة (ثابت، ٢٠٢٣؛ Huang and Shang, 2019; Kong et al., 2023).

ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي أحد أهم أشكال مصادر التمويل قصيرة الأجل ويمكن توضيح الفرق فيما بينهم على النحو التالي (محمد، ٢٠١٨؛ الميداني، ٢٠١٥):

- **الائتمان التجاري**: تحصل المنشأة على هذا النوع من التمويل من خلال التسهيلات التي يقدمها الموردين عند قيام المنشأة بالشراء الآجل لاحتياجاتها اللازمة لإعادة البيع أو التصنيع، وهو لا يحتاج إلى إجراءات معقدة أو صعبة عند الحصول عليه.
- **الائتمان المصرفي**: وهو يشير إلى القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة لاستخدامها في عملياتها الجارية (حساب جاري مدين)، وهو يعد أقل تكلفة في بعض الأحيان من الائتمان التجاري، إلا أن الحصول على مثل هذا النوع من الائتمان قد يحتاج لإجراءات أكثر تعقيداً من الائتمان التجاري.

وتلجأ منشآت الأعمال إلى مصادر التمويل طويلة الأجل لتمويل حقيبة الاستثمارات المزمع البدء فيها، وهذا النوع من القروض يستحق السداد بعد فترة زمنية تزيد عن عام واحد، ومن أمثلة هذا النوع القروض المصرفية طويلة الأجل، والسندات. وفيما يلي توضيح الفرق بين كلا النوعين:

- **القروض المصرفية طويلة الأجل**: ويأتي هذا النوع لتقديم التمويل اللازم لاحتياجات المنشأة، ويستخدم هذا النوع لتمويل الأنشطة طويلة الأجل على أن يتم سداد أصل الدين وفوائده على دفعات سواء كانت متساوية أو غير متساوية.
- **قرض السندات**: يعد السند ورقة مالية تمثل حق دين لحاملها على أحد منشآت الأعمال، في مقابل ذلك يحصل على عائد ثابت ودوري محدد المدة حتى تاريخ الاستدعاء.

وتختلف السندات عن القروض المصرفية بأنه يباع لكل من المؤسسات والأفراد، في حين القروض المصرفية لا يتم الحصول عليها سوى من المؤسسات فقط، كما يمكن لحامل السند بيعه لجهة أخرى عكس القروض المصرفية التي تمنع ذلك إلا في حالات محددة.

وتناولت العديد من الدراسات الاتجاهات الحديثة في هيكل تمويل منشآت الأعمال، وتم تقسيم هذه الاتجاهات إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي: التمويل المستدام (الأخضر)، التمويل متناهي الصغر، التمويل الجماعي. وفيما يلي توضيح الفرق بين كل نوع من الأنواع الثلاثة (Dogan et al., 2023 ؛ Kong et al., 2023؛ Taghizadeh؛ Horvatinovie and Orsag, 2018) :

- **التمويل المستدام (الأخضر)**: هو نظام تمويل قائم على التزام منشآت الأعمال بتقليل المخاطر البيئية من خلال تقليل المخلفات واستهلاكات الطاقة وانبعاثات الكربون، وأزداد الاهتمام بهذا التوجه عقب قمة باريس للمناخ عام ٢٠١٥، والتي استهدفت الربط بين مصادر التمويل الخضراء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أهم أمثلة التمويل على ذلك النوع: السندات الخضراء، الصكوك الخضراء الإسلامية، تمويل سلسلة الإمداد الخضراء.
- **التمويل متناهي الصغر**: وهو تمويل موجه بشكل أساسي لتقديم الخدمات المالية للطبقة الفقيرة الذين تم استبعادهم من خدمات النظام المصرفي الطبيعي، حيث يتم تقديم التمويل اللازم لهذه الطبقات بتيسيرات كبيرة للحصول على التمويل، إلا أن طبيعة هذا التمويل غالباً ما تكون منخفضة نسبياً مقارنة بباقي الأنواع من التمويلات.

- **التمويل الجماعي**: وهو تمويل يعتمد على دخول عدد من المستثمرين معاً في عملية تمويل تخص منشأة أعمال معينة، وقد تم تقسيم هذا النوع من التمويل حسب العائد المالي إلى خمسة أنواع رئيسية تضمنت: التمويل الجماعي للتبرع، التمويل الجماعي للمكافأة، التمويل الجماعي للشراء المسبق، التمويل الجماعي بالإقراض، التمويل الجماعي بحقوق الملكية.

القسم الثاني

مراجعة الدراسات السابقة وتطوير الفروض

يتناول هذا الجزء من الدراسة مسح لأدبيات المحاسبة والمراجعة في البيئة العربية والأجنبية بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة "مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة" والتعرف على طبيعة الدور المنظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة من خلال تقسيم الدراسة إلى: **أولاً**: دراسات تناولت العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، **وثانياً**: دراسات تناولت الدور المنظم لجهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة وذلك على النحو التالي:

أولا: دراسات تناولت العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة

دراسة (Wysocki, 2010)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين سياسة الشركة بخصوص هيكل الحوافز والتعويضات (كمؤشر لمشكلات الوكالة) وأتعاب مكتب المراجعة، وذلك على عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨م وبالاعتماد على قاعدة بيانات Execu Comp بإجمالي مشاهدات بلغت ١٢٢٨٠. وأشارت النتائج بعد ضبط أثر متغيرات معدل العائد

علي الأصول وعائد الأسهم، وحجم الشركة وفرص النمو ونوع الصناعة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين تعويضات الرئيس التنفيذي وأتعاب المراجعة.

دراسة (Wang and yang, 2011)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين مشكلات الوكالة والتحصين الإداري وأتعاب المراجعة وذلك على عينة من ٥٠٢ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الصيني خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ بإجمالي مشاهدات بلغت ٢٥١٠، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين التحصين الإداري وأتعاب المراجعة. كما أشارت النتائج إلى وجود دور منظم لمشكلات الوكالة على العلاقة بين التحصين الإداري وأتعاب المراجعة.

دراسة (Zhang and Xian, 2014)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين تعويضات وحوافز المدير التنفيذي (كمؤشر لمشكلات الوكالة) وأتعاب المراجعة وذلك على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٤ بالاعتماد على قاعدة بيانات Execu Comp بإجمالي مشاهدات بلغت ١٨٨٧٢. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين تعويضات وحوافز المدير التنفيذي وأتعاب مكتب المراجعة. حيث تزداد الأتعاب بزيادة المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة، كما تشير النتائج إلي نوع الرأي الصادر من قبل مكتب المراجعة يؤثر على طبيعة الحوافز والتعويضات التي يحصل عليها المدير التنفيذي.

دراسة (Kim et al., 2015)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين حوافز وتعويضات المدير التنفيذي في خيارات الأسهم وأتعاب المراجعة، بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ بالاعتماد على قاعدة بيانات Execu Comp بعد استبعاد الشركات التي تنتمي للقطاع المالي

بإجمالي مشاهدات بلغت ١١٧٢٦. وحاولت الدراسة التعرف على ما إذا كان مراجعي الحسابات يحاولون الربط بين حوافز الأسهم المربوطة للمدير التنفيذي ومخاطر التلاعب بالأرباح وربط ذلك بتسعير خدمة المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين محفظة الأسهم المربوطة للمدير التنفيذي (مؤشر لارتفاع مستوى مشكلات الوكالة) وأتعاب عملية المراجعة.

دراسة (Simab and Koloukhi, 2018)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين هيكل حوافز وتعويضات المدير التنفيذي وأتعاب مكتب المراجعة، مع اختبار الأثر المنظم لكلٍ من ازدواجية المدير التنفيذ الأول وضعف الضوابط التنظيمية الداخلية، وذلك على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق الأوراق المالية الإيراني بلغت ٩١ شركة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، وذلك بعد استبعاد الشركات التي تنتمي للقطاع المالي والتي لها طبيعة خاصة في اعداد تقاريرها، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين اللوغاريتم الطبيعي لحوافز وتعويضات المدير التنفيذي وأتعاب مكتب المراجعة.

دراسة (Sharma et al., 2020)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين هيكل الحوافز والتعويضات الخاصة بالمدير التنفيذي وأتعاب المراجعة مع اختبار الأثر المنظم لحوكمة الشركات على تلك العلاقة، وذلك بالاعتماد على عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية النيوزيلاندي خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢م، بعينة أولية بلغت ٢٠٢٤ مشاهدة، تم استبعاد منها المشاهدات المرتبطة بالشركات المالية والشركات المزدوجة والتي لا يقع مقرها الرئيسي بنيوزيلاند. وأشارت النتائج إلى أن الحوافز قصيرة الأجل وتعويضات خيارات الأسهم ترتبط بشكل إيجابي ومعنوي بأتعاب المراجعة. كما تشير النتائج إلى أن آليات الحوكمة تخفف من طبيعة العلاقة

بين تعويضات وحوافز المدير التنفيذي وأتعاب المراجعة. وتؤكد النتائج على أن مراجعي الحسابات يربطون خطر عملية المراجعة بمدى الارتباط بين تعويضات وحوافز المدير التنفيذي (كاحتمالية لارتفاع مشكلات الوكالة) وبين تسعير خدمات المراجعة، وتؤدي حوكمة الشركات إلى التخفيف من آثار تسعير مكتب المراجعة.

ثانياً: دراسات تناولت اثر الدور المنظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة

دراسة (Gul and Tsui, 1997)

استهدفت الدراسة التعرف على الدور المنظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، وذلك على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بهونج كونج خلال عام ١٩٩٣ بإجمالي مشاهدات بلغت ٤٤٩، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع التدفقات النقدية الحرة (كمؤشر لمشكلات الوكالة) وأتعاب عملية المراجعة. كما أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات الديون يلعب دوراً منظماً للعلاقة بين التدفقات النقدية الحرة وأتعاب عملية المراجعة، حيث يؤدي لإضعاف هذه العلاقة.

دراسة (Griffin et al., 2010)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة على عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأمريكي بإجمالي مشاهدات بلغ ٤٥٢٣١، وذلك بعد استبعاد القطاعات المالية كالبنوك وشركات التأمين. وأشارت النتائج إلى أن الشركات التي تواجه مشكلات وكالة مرتفعة ومستويات نمو منخفضة يقوم مراجعي الحسابات برفع أتعابهم مقارنة بالشركات الأخرى التي تكون فيها مشكلات الوكالة أقل. كما أشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى المديونية يخفف من قيمة الأتعاب المطلوبة، حيث تعد الديون آلية رقابية تخفف من حدة مشكلات الوكالة.

دراسة (Alves, 2021)

استهدفت الدراسة التعرف على الدور المنظم لضغوط جهات التمويل مقاسة بالرفع المالي على العلاقة بين مشكلات الوكالة مقاسة بالتدفقات النقدية الحرة وأتعاب المراجعة، وذلك عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية البرتغالية والأسبانية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨ م بإجمالي مشاهدات بلغت ٩٣٤. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين التدفقات النقدية الحرة وأتعاب المراجعة. كما تشير النتائج إلى أن التأثير المعنوي الطردي للتدفقات النقدية الحرة يضعف عند إدراج متغير الضغوط المالية متغير منظم بالنموذج، حيث تضعف العلاقة عند مستويات الدين العالية.

تقييم الدراسات السابقة وصياغة الفروض:

- نالت العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة اهتمام العديد من الأبحاث والدراسات خلال الفترة الأخيرة، وبشكل خاص في البيئات الأجنبية مثل سوق الأوراق المالية الأمريكي والصيني والنيوزيلاندي.
- نال الدور المنظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة اهتمام عدد من الأبحاث الأجنبية، وبشكل خاص دراسات (Alves, 2021) في سوق الأوراق المالية البرتغالية والأسباني، ودراسة (Gul and Tsui, 1997) في سوق الأوراق المالية بهونج كونج، بالإضافة إلى دراسة (Griffin et al., 2010) في البيئة الأمريكية.
- في حدود المسح الذي تم القيام به، يوجد ندرة في الدراسات التي اهتمت باختبار العلاقة الرئيسية بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة في البيئة المصرية والعربية، كما لا يوجد دراسة اهتمت باختبار الأثر المنظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة في البيئة المصرية والعربية.

وفي ضوء ما سبق وبهدف التوصل إلى دليل إمبريقي من البيئة المصرية، تم صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب عملية المراجعة.

الفرض الثاني: يوجد أثر منظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة.

القسم الثالث
الدراسة الإمبريقية وتفسير النتائج

يتناول هذا الجزء من الدراسة التصميم الإمبريقي لمنهجية البحث من خلال استعراض النموذج العام للدراسة، التعريف الإجرائي بالمتغيرات التي انطوت عليها، ومن ثم التطرق لخصائص عينة الدراسة، ويلي ذلك تشغيل نموذج الانحدار بعد دراسة أهم المشكلات التي انطوت عليها عينة الدراسة والعمل على معالجة هذه المشكلات، وفي النهاية يتم عرض ملخص لأهم النتائج التي تم التوصل إليه وذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

- **التصميم الإمبريقي للدراسة**
- **الاختبارات الإحصائية ومشكلات القياس وحلولها**
- **عرض وتفسير نتائج الدراسة**

وذلك علي النحو التالي :

التصميم الإمبريقي للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية غير المالية المدرجة بمنصة التداول بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى

٢٠١٨م بعد استبعاد الشركات غير المالية (قطاعي البنوك والخدمات المالية) والتي تتسم بطبيعة خاصة عند إعداد وإصدار تقاريرها، بإجمالي مشاهدات بلغت ٤٣٥ مستخرجة من بيانات ٨٧ شركة موزعة على ٩ قطاعات مختلفة من القطاعات الاقتصادية بالسوق المصري، ويعرض الجدول التالي رقم (١) التوزيع القطاعي لعينة الدراسة:

جدول رقم (١): التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

م	القطاعات	عدد الشركات	نسبة العينة
١	أغذية ومشروبات	١٥	%١٧,٢٤
٢	منتجات منزلية وشخصية	٧	%٨,٠٥
٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٨	%٩,٢٠
٤	سياحة وترفيه	٧	%٨,٠٥
٥	موارد أساسية	٨	%٩,٢٠
٦	التكنولوجيا والاتصالات والاعلام	٨	%٩,٢٠
٧	عقارات	١١	%١٢,٦٤
٨	تشييد وبناء	١٤	%١٦,٠٩
٩	رعاية صحية وأدوية	٩	%١٠,٣٤
الإجمالي		٨٧	%١٠٠

مصادر الحصول علي بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات اللازمة لتشغيل النماذج الإحصائية على عدة مصادر أهمها:

- موقع شركة مصر لنشر المعلومات.

- الموقع الإلكتروني لشركات عينة الدراسة.
- موقع شركة رويترز .
- موقع البورصة المصرية.

نموذج الدراسة:

يمكن استعراض نموذج الدراسة وذلك على النحو التالي :

$$AudFee\ it = \beta_0 + \beta 1\ FCF\ it + \beta 2\ Pressure\ it + \beta 4\ FCF^*\ Pressure\ it + \beta 4\ AGEit + \beta 5\ ROA\ it + \beta 6\ BIG4\ it + \beta 7\ Tobins\ it + £$$

ويوضح الجدول التالي (جدول رقم ٢) الرموز التي أنطوى عليها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٢) : توضيح الرموز التي أنطوى عليها نموذج الانحدار

رمز	أسم المتغير
AudFee it	أتعاب المراجعة للشركة I خلال الفترة T.
FCF it	مشكلات الوكالة وتقاس بالتدفقات النقدية الحرة للشركة I خلال الفترة T.
Pressure it	ضغوط جهات التمويل وتقاس بالرفع المالي للشركة I خلال الفترة T.
FCF* Pressure it	التفاعل بين مشكلات الوكالة وضغوط جهات التمويل للشركة I خلال الفترة T.
AGEit	عمر الشركة I خلال الفترة T.
ROA it	معدل العائد على الأصول للشركة I خلال الفترة T.
BIG4 it	حجم مكتب المراجعة للشركة I خلال الفترة T.
Tobins it	القيمة السوقية للشركة I خلال الفترة T.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدارسة

المتغير التابع: أتعاب المراجعة

يقاس متغير أتعاب المراجعة باللوغاريتم الطبيعي للأتعاب التي يتقاضاه مكتب المراجعة نظير قيامه بعملية المراجعة السنوية للتقارير المالية للشركة، وتتاح المعلومات الخاصة بأتعاب مكتب المراجعة ضمن محضر الجمعية العمومية العادية للشركة.

المتغير المستقل : مشكلات الوكالة

يقاس متغير مشكلات الوكالة بالتدفقات النقدية الحرة من خلال المعادلة التالية :

التدفقات النقدية التشغيلية – المدفوعات الاستثمارية

إجمالي الأصول

المتغير المنظم : ضغوط جهات التمويل

يقاس متغير ضغوط جهات التمويل بنسبة الرفع المالي للشركة، وهي ناتج قسمة إجمالي التزامات الشركة على إجمالي أصولها في نهاية كل فترة.

المتغيرات الضابطة :

يعرض الجدول رقم (٣) التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة التي انطوى عليها نموذج الانحدار وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٣) : التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة

المتغير	التعريف الإجرائي
عمر الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي سنوات عمل الشركة منذ الإدراج في السجل التجاري وحتي تاريخ استخراج المتغير لعينة الدراسة.
معدل العائد على الأصول	صافي ربح الشركة من العلميات المستمرة / إجمالي الأصول
حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا تمت مراجعة الشركة من أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (BIG 4) وصفر بخلاف ذلك **مكتب المراجعة الأربعة الكبار يقصد بهم:** مكتب ديلويت – مكتب برايس واتر هاوس – مكتب ارنست آند يونج – مكتب كي بي أم جي
توبينز Q	القيمة السوقية للشركة + إجمالي قيمة إلتزامات الشركة / القيمة الدفترية لحقوق الملكية + إجمالي قيمة إلتزامات الشركة

الاختبارات الإحصائية ومشكلات القياس

تتناول الدراسة في الجزء التالي عرض للنتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها بعد تشغيل نموذج الانحدار، وذلك بعد التعرض لأهم مشاكل القياس الإحصائي التي عانت منها عينة الدراسة والطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة هذه المشاكل، وذلك على النحو التالي:

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي يمكن من خلالها التعرف على أهم الخصائص المميزة لعينة الدراسة، ويشمل العرض معلومات عن الحد الأدنى والأقصى لقيم كل متغير من متغيرات نموذج الانحدار، بالإضافة إلى عرض لقيم المتوسط والانحراف المعياري، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٤) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
أتعاب المراجعة	١١.٤٧	٠.٨٠٢	٩.٦١٥	١٣.٣٨٤
التدفقات النقدية الحرة	٠.٠٦٨	٠.١٧٦	(٠.٩٦١-)	١.٥٩٦
الرفع المالي	٠.٤٤٥	٠.٢٩٥	٠.٠٠٠٥	٣.٧٥
عمر الشركة	٣٥.٧٠	١٨.٣٥	٧	١١١
توبينز Q	١.٠٦٣	٠.٥٢٧٨	٠.٠٦٤٠	٤.٤٠
معدل العائد الأصول	٠.٠٤٩	٠.٠٩٥	(٠.١٥٣-)	٠.٢١٥

وباستقراء النتائج المعروضة في الجدول (٤) يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- يوجد تفاوت كبير بين قيم متغير التدفقات النقدية الحرة حيث بلغ الحد الأقصى ١.٥٩٦ في حين بلغ الحد الأدنى (-٠.٩٦١)، في حين بلغ المتوسط الحسابي ٠.٠٦٨ وهو يميل قليلاً للحد الأدنى، كما بلغت قيمت الانحراف المعياري لبيانات المتغير ٠.١٧٦
- يوجد تفاوت كبير بين قيم متغير الرفع المالي كمؤشر لمستوى الضغوط المالية حيث بلغ الحد الأقصى ٣.٧٥، بينما بلغ الحد الأدنى ٠.٠٠٠٥ وبلغ المتوسط الحسابي ٠.٤٤٥ وهو يميل قليلاً للحد الأدنى، وبلغ الانحراف المعياري لقيم المتغير ٠.٢٩٥
- تتفاوت قيم متغير أتعاب المراجعة، حيث تتراوح قيم الحد الأدنى والأعلى ما بين ٩.٦١ و ١٣.٣٨ كما يلاحظ أن قيم المتوسط بلغت ١١.٤٧

الارتباط الثنائي بين المتغيرات

تستخدم الدراسة مصفوفة بيرسون في التعرف على قيمة الارتباط الثنائي بين متغيرات الدراسة وبعضها البعض، ويساعد القراءة المبدئية لنتائج تحليل الارتباط في التحقق من مدى معاناة بيانات الدراسة الحالية من مشكلة الازدواج الخطي بين

المتغيرات التفسيرية من عدمه، ويعرض الجدول رقم (٥) مصفوفة بيرسون للارتباط بين المتغيرات.

جدول رقم (5): مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغير	أتعاب المراجعة	التدفقات النقدية الحرة	الرفع المالي	التفاعل بين الرفع المالي والتدفقات النقدية الحرة	عمر الشركة	تويبتز Q	العائد على الأصول	حجم مكتب المراجعة
أتعاب المراجعة	1							
التدفقات النقدية الحرة	0.001 -	1						
الرفع المالي	0.313***	0.0279	1					
التفاعل بين الرفع المالي والتدفقات النقدية الحرة	0.082*	0.611***	0.159***	1				
عمر الشركة	0.089*	0.024-	0.020	0.0244-	1			
تويبتز Q	0.0224-	0.0101	0.0228-	0.0174	0.0725	1		
العائد على الأصول	0.0758-	0.047	0.0643-	0.0371	0.080*	0.007-	1	
حجم مكتب المراجعة	0.590***	0.0035	0.257***	0.0428	0.0146	0.0383	0.098**	1

* تشير للدلالة الإحصائية عند مستوى 10%.

** تشير للدلالة الإحصائية عند مستوى 5%.

*** تشير للدلالة الإحصائية عند مستوى 1%.

وباستقراء القيم المعروضة في الجدول رقم (٥) يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- وجود ارتباط بين المتغير التفاعلي للرفع المالي والتدفقات النقدية الحرة مع متغير أتعاب المراجعة عند مستوى معنوية ١٠%.
- وجود ارتباط بين متغير الرفع المالي وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية ١%
- وجود ارتباط بين متغير حجم مكتب المراجعة وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية ١%.

مشكلات العينة إحصائياً وطرق المعالجة

تواجه العينة بشكل عام أربعة مشاكل أساسية قد يؤثر وجود هذه المشاكل على إمكانية القبول بالنتائج وتعميمها. ولتجنب ذلك تحاول الدراسة الحالية التعرف على مدى معاناة عينة الدراسة من مشاكل الازدواج الخطي وعدم ثبات التباينات واعتدالية الأخطاء والارتباط بين الأخطاء وذلك على النحو:

- **مشكلة عدم ثبات التباينات**

تستخدم الدراسة الحالية اختبار White Test في محاولة التعرف على مشكلة عدم ثبات التباينات، حيث تشير افتراضات الاختبار أن يكون المتوسط الحسابي مساوي للصفر، وأشارت النتائج إلى أن قيمة p-value أقل من ٥%، وهو ما يشير إلى أن بيانات عينة الدراسة تعاني من مشكلة عدم ثبات التباينات.
وفي محاولة التعرف على مدى وجود مشكلة عدم ثبات التباينات والعمل على حلها، تستخدم الدراسة اختبار Robust Standard Errors وهو نموذج اعتمدت عليه دراسة (Holzhacker et al., 2015) ، حيث يمكن بعد استخدام هذا الاختبار تشغيل النموذج الإحصائي والقبول بالنتائج في ظل وجود مشكلة عدم ثبات التباينات.

- **مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء**

تستخدم الدراسة اختبار Wooldridge في محاولة التعرف على مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ومن الافتراضات الأساسية التي يبني عليها نموذج الانحدار هو استقلال الأخطاء عن بعضها البعض، إلا أن ظهور ارتباط بين أخطاء النموذج يعني بالضرورة ظهور مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

وفي محاولة معرفة مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، والعمل على حلها، يتم الرجوع إلى قيمة p-value لاختبار Wooldridge، فإذا كانت القيمة أقل من ٥% يمكن القول بأن المشكلة ليست كبيرة ويمكن القبول بالنتائج، وبمراجعة نتائج الاختبار الإحصائي يتضح أن قيمة P-Value أقل من ٥% وهي ما يشير إلى إمكانية القبول بالنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عينة الدراسة الحالية دون وجود قيود مرتبطة بمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

- **مشكلة عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية**

تستخدم الدراسة اختبار Shapiro-Wilk في محاولة التعرف على مشكلة عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية، ومن الافتراضات الأساسية التي يبني عليها نموذج الانحدار في ظل تشغيله باستخدام طريقة المربعات الصغرى، هو ضرورة التحقق من أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

وفي محاولة التعرف مشكلة عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية والعمل حلها، يتم الرجوع إلى قيمة P-Value لاختبار Shapiro-Wilk، فإذا كانت القيمة أقل من ٥% يمكن القول بأن هناك مشكلة عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية، وأشارت نتائج التحليل إلى أن قيمة P-Value أقل من ٥% وهو ما يشير لوجود مشكلة بالفعل في بيانات الدراسة الحالية، ولحل هذه المشكلة اعتمدت الدراسة على أسلوب تحويل القيمة الشاذة بمفردات العينة إلى أقرب قيم مقبولة واستخدم في ذلك أسلوب التحويل عند مستوى ٥% (5% Winsorizing) وبالتالي يمكن تشغيل نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى والقبول بالنتائج وتعميمها (Veprauskaite and Adams, 2013).

- **مشكلة الازدواج الخطي**

تستخدم الدراسة قيمة معامل تضخم التباين (VIF) في محاولة التعرف على مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة، حيث أن القيمة المقبولة لمعامل تضخم التباين تمثل القيمة (١٠) والزيادة عن هذه القيمة مؤشر لوجود مشكلة الازدواج الخطي، ويعرض الجدول رقم (٦) قيمة (VIF) للمتغيرات التي أنطوى عليها نموذج الدراسة الحالية.

جدول رقم (٦): معامل تضخم التباين لمتغيرات الدراسة

المتغير	VIF
التدفقات النقدية الحرة	٥.٩١
الرفع المالي	١.٣٦
التفاعل بين الرفع المالي والتدفقات النقدية الحرة	٦.٢٧
عمر الشركة	١.٠٢
توبينز Q	١.٠١
العائد على الأصول	١.٠٣
حجم مكتب المراجعة	١.٠٩

وبالتدقيق في الأرقام الواردة بجدول رقم (٦) يتبين أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات التي أنطوي عليها نموذج الانحدار لم تتجاوز القيمة (١٠)، حيث بلغت أكبر قيمة ٦.٢٧، وهي تخص المتغير التفاعلي بين الرفع المالي والتدفقات النقدية الحرة، كما بلغت أقل قيمة لمعامل تضخم التباين ١.٠١ وتخص متغير توبينز Q، وهو ما يشير بوضوح لعدم معاناة بيانات العينة الحالية من مشكلة الازدواج الخطي.

نتائج تحليل الانحدار

بعد استعراض المشاكل الأربعة التي يمكن أن تعاني منها بيانات عينة الدراسة والتي قد تؤثر على القبول بالنتائج وتعميمها حال وجودها، وبعد قيام الدراسة باستخدام الأساليب المناسبة لحل بعض المشكلات التي انطوت عليها بيانات العينة، وبالتالي يمكن للدراسة تشغيل نموذج الانحدار وفقاً للافتراضات التي يقوم عليها.

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار بين المتغير المستقل "مشكلات الوكالة مقاسة بالتدفقات النقدية الحرة" والمتغير التابع "أتعاب المراجعة"، ويعرض الجدول التأثير المنظم لمتغير "ضغوط جهات التمويل مقاسة بالرفع المالي" على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، كما يعرض الجدول علاقة المتغيرات الضابطة "عمر الشركة، توبينز Q، معدل العائد على الأصول، حجم مكتب المراجعة، على المتغير التابع (أتعاب المراجعة) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β		الخطأ المعياري Robust. Std.Erorr	معنوية معاملات الانحدار	
				قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig.)
FCF it	β_1	٠.١٤٩٩٠	٠.٠٧١٦٥	٢.٠٩	٠.٠٠٩***
Pressure it	β_2	٠.٥٥٧٣٠	٠.١١٩٨٩	٤.٦٥	٠.٠٠٠***
FCF* Pressure it	β_3	٠.٢٩٥٣٤-	٠.١٤٢٣٥	٢.٠٧-	٠.٠٣٩**
AGE it	β_4	٠.٠٠٤٥٠	٠.٠٠١٩٩	٢.٢٦	٠.٠٢٤**
ROA it	β_5	٠.١٩٧٦٠-	٠.٣٠٠٠٥	٠.٦٦-	٠.٥١١
BIG4 it	β_6	٠.٨١٩٢٤	٠.٠٥٨١٠	١٤.٠١	٠.٠٠٠***
Tobins it	β_7	٠.٠٨٦٤١-	٠.٠٦٤٥٧٧	١.٣٤-	٠.١٨٢
*** دالة عند مستوى معنوية ١% حيث (Sig.< ٠.٠١)					
** دالة عند مستوى معنوية ٥% حيث (Sig.<٠.٠٥)					
* دالة عند مستوى معنوية ١٠% حيث (Sig.<٠.١٠)					
معامل التحديد (R2) =٤٠.٤٥%			عدد المشاهدات = ٤٣٥		
قيمة F= ٥٠.١٥			دلالة اختبار F =٠.٠٠٠***		

وقد أشارت نتائج تحليل الانحدار المعروضة في الجدول رقم (٧) إلى معنوية نموذج الانحدار الخطي المقدر، وهو الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال دلالة قيمة (F)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (F) بلغت ٥٠.١٥ عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠***، كما أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت ٠.٤٠٤٥ وهو ما يعني أن المتغيرات التفسيرية بنموذج الانحدار تفسر ٤٠.٤٥% من قيمة التباين في المتغير التابع "أتعاب مكتب المراجعة".

وبالتطرق لاختبار فرضيات الدراسة الحالية تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين مشكلات الوكالة مقاسة بالتدفقات النقدية الحرة وأتعاب المراجعة ويستدل على ذلك بالنظر لقيمة معامل الانحدار للمتغير FCF، حيث أن نجد أن قيمة معامل الانحدار بلغت (٠.١٤٩٩٠)، وذلك عند مستوى معنوية مقبول ١%. كما تشير النتائج إلى وجود تأثير منظم لمتغير ضغوط جهات التمويل مقاس بالرفع المالي على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة، ويستدل على ذلك بالنظر إلى قيمة معامل الانحدار للمتغير التفاعلي FCF* Pressure، حيث أن نجد أن قيمة معامل الانحدار بلغت (-٠.٢٩٥٣٤)، وذلك عند مستوى معنوية مقبول ٥%.

وتشير النتائج الخاصة بالمتغيرات الضابطة التي انطوى عليها نموذج الانحدار إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين متغير عمر الشركة وأتعاب المراجعة، ويستدل على ذلك بالنظر لمتغير AGA حيث نجد أن قيمة معامل الانحدار للمتغير بلغت (٠.٠٠٤٥٠) عند مستوى معنوية ٥%، وكذلك وجود علاقة معنوية وطردية بين متغير حجم مكتب المراجعة وأتعاب المراجعة، ويستدل على ذلك بالنظر إلى متغير BIG4 حيث نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٨١٩٢٤) عند مستوى معنوية ١%.

كما تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة بين متغير معدل العائد على الأصول وأتعاب المراجعة، ويستدل على ذلك بالنظر لمستوى المعنوية حيث بلغ ٠.٥١١ ، وكذلك الأمر

بالنسبة لمتغير توبينز Q حيث تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة بينه وبين متغير أتعاب المراجعة ويستدل على ذلك بالنظر لمستوى المعنوية حيث بلغ ٠.١٨٢.

تفسير النتائج:

تتناول الدراسة في هذا الجزء عرض لأهم النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة من خلال تشغيل نموذج الانحدار الإحصائي، ومن ثم تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تم التوصل إليها لاستخلاص أهم الأسباب المحتملة التي من المحتمل أن تكون أدت لهذه النتائج وذلك على النحو التالي:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين المتغير المستقل "مشكلات الوكالة مقاسة بالتدفقات النقدية الحرة" والمتغير التابع "أتعاب عملية المراجعة"، وهو ما يعني قبول الفرض الأول القائل " **توجد علاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب عملية المراجعة"**، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Simab Griffin et al., 2010; and Koloukhi, 2018; ،Wang and yang, 2011) ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن معاناة المنشأة من ارتفاع مشكلات الوكالة يعني بالضرورة أن هناك مصادر للإنفاق داخل الشركة غير مضيف للقيمة وتمثل هدر دون عائد، وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة وإصدار رأى حول الشركة، وبالتالي ونتيجة لذلك سيتوجه مكتب المراجعة لزيادة أتعاب عملية المراجعة في محاولة منه لمجابهة المخاطر المتوقعة أثناء عملية المراجعة والارتفاع المتوقع في تكلفة عملية المراجعة.

كما تشير نتائج الدارسة الحالية إلى وجود تأثير للمتغير المنظم "ضغوط جهات التمويل مقاساَ بالرفع المالي" على طبيعة العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب عملية المراجعة، وهو ما يعني قبول الفرض الثاني القائل " **يوجد أثر منظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة"، *وتتفق هذه النتيجة*** مع دراسات (Gul and Tsui, 1997، Alves, 2021)، ويمكن تفسير ذلك بأن وجود جهات تمويل خارجية بإمكانيات وخبرات كبيرة تمثل أحد الأدوات الضاغطة على إدارة الشركة عند إصدارها تقاريرها المالية، حيث

تضع في الاعتبار أن هذه التقارير ستخضع للتحليل الدقيق من قبل جهات التمويل، كما أن وجود مثل هذه الجهات سيحد من قدرة إدارة الشركة على الاستغلال غير الرشيد للفوائض النقدية، وتضغط جهات التمويل في هذه الحالة للحفاظ على مستوى سيولة مناسبة تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها، ويساعدها في تمويل عملياتها الخاصة دون التوسع الإضافي نحو مصادر تمويل خارجية جديدة، ويعرض الجدول رقم (٨) نتائج اختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (٨): نتائج اختبار فروض الدراسة

رقم الفرض	صياغة الفرض	النتيجة
الأول	***توجد علاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب عملية المراجع***	قبول
الثاني	**يوجد أثر منظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة**	قبول

الدراسات المستقبلية:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح عدد من الدراسات المستقبلية والتي تعد امتداداً للدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

- اختبار أثر مشكلات الوكالة على أتعاب المراجعة حال مراجعة الشركات المختلطة (ملكية عامة وخاصة).
- اختبار أثر مشكلات الوكالة على أتعاب المراجعة في فترات الأزمات.
- اختبار أثر مشكلات الوكالة (مقاسة بهيكل حوافز المدير التنفيذي) على أتعاب المراجعة.
- اختبار الدور المنظم لضغوط جهات التمويل على العلاقة بين مشكلات الوكالة (مقاسة بهيكل حوافز المدير التنفيذي) وأتعاب المراجعة.
- اختبار أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين مشكلات الوكالة وأتعاب المراجعة.
- اختبار الأثر المنظم للضغوط المالية على العلاقة بين إدارة الدخل وأتعاب المراجعة.

المراجع العربية

أبو العز، محمد السعيد؛ يوسف، أبو زيد كامل، ٢٠٠٨، " *المحاسبة الإدارية* "، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

أحمد، سهير ثابت، ٢٠٢٣، " تحليل الاتجاهات الحديثة في هيكل تمويل الشركات" *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ٣٧ (٤): ١٠٣-١٦٢.

التميمي، عباس حميد يحيى، ٢٠٠٨، "أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

السيد، أميرة حامد، ٢٠٢٣، " أثر الفرص الاستثمارية على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، ٧ (١): ٣١٥-٣٦٧.

الشريف، الفاتح؛ نور ، عبدالله محمدين، ٢٠١٣، " الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان في السودان"، مجلة العلوم الاقتصادية، ٨ (٢٦):٥٢-٨٣.

الشواربي، محمد عبد المنعم، ٢٠١٨،" دور دوران أعضاء لجان المراجعة في زيادة فاعلية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، ٢٢ (٤): ٢٦٧-٣٢٧.

الشيرازي، عباس مهدي، ١٩٩٠ ، "*نظرية المحاسبة*"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

محمد، أحمد سليم، ٢٠١٩، " تحليل ثنائية العلاقة والتأثير بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين استدامة الشركات وتصنيفها الائتماني: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس ، ٢٣(٢) : ١-٤٦.

محمد، دلال محمد إبراهيم، "الدور المعدل لخصائص مكتب المراجعة على العلاقة بين تسوق رأى المراجعة وأتعاب المراجعة وجودة الأرباح "دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، جامعة كفر الشيخ ، ١٢ (٧): ٦٤٨-٦٨٠.

محمد، عبدالله حسين يونس، ٢٠٢١،" أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" *مجلة الفكر المحاسبي*، ٢٥(١) : ٤٧٦-٥٤٧.

محمد، عبدالله شاهين محمد، ٢٠١٨، " *هيكل التمويل الأمثل للمنشآت والمؤسسات*"، دار الكتاب الجامعي .

محمد، محمد محمود سليمان، ٢٠١٨، "أثر حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة على لزوجة التكاليف- دراسة إمبريقية" *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة- جامعة الزقازيق.

الميداني، محمد أيمن عزت، ٢٠١٥ " *الإدارة التمويلية في الشركات*" الإصدار الثالث، مكتبة العبيكان.

يوسف، أبوبكر محمد أحمد، ٢٠١٧ ، "*المراجعة الإدارية وتقييم الأداء الإداري*"، كلية التجارة- جامعة الزقازيق.

المراجع الأجنبية

Akhtaruddin, M., and Ohn, J. (2016). Internal control deficiencies, investment opportunities, and audit fees. *International Journal of Accounting and Finance*, 6(2): 127-144.

Alhadab, M., and Clacher, I. (2018). "The impact of audit quality on real and accrual earnings management around IPOs". *The British Accounting Review*, 50(4): 442-461.

Aljaaidi, k., Abidin, S., and Hassan, W., (2021)," Audit Fees and Audit Quality: Evidence from GCC Region". AD-minister. 121-159. 10.17230/Ad-minister.38.5.

Al-Okaily, J., and Ben Youssef, N. (2020). "Audit committee effectiveness and non-audit services fees: Evidence from UK family firms". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 41: 1- 17

Alves, S. (2021). Free Cash Flow, Leverage and Audit Fees. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, *25*(6): 1-11.

Charrakh, M., Sharifi, A.S.. (2016). *Evaluation of audit fees and free cash flow*. Available at: https://www.researchgate.net/publication/311433603_Evaluation_of_audit_fees_and_free_cash_flow.

Chen, C., Lu.H., and Sougiannis.T., (2012), " The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs", *Contemporary Accounting Research*, 29 (1): 252–282

Chen, S., X.Serene., and, W.Donghui., (2014), *" Corporate Governance and the Asymmetrical Behavior of Selling, General and Administrative Cost: Further Evidence from State Antitakeover Laws*", available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2336916.

Choi, H., Kim, B., Liu, X., and Simunic, A. (2008). Audit pricing, legal liability regimes, and Big 4 premiums: Theory and cross-country evidence. *Contemporary Accounting Research*, 25(1): 55-99.

Dey, A., (2008), "Corporate Governance and Agency Conflicts", *Journal of Accounting Research*, 46(5): 1143–1181.

Doğan, B., Trabelsi, N., Tiwari, A. K., and Ghosh, S. (2023). Dynamic dependence and causality between crude oil, green bonds, commodities, geopolitical risks, and policy uncertainty. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, *89*: 36-62.

Dong, J., Wei, L., and Wen, Q., (2018), "*Internal control risk and audit fees: Evidence from China*", available at :https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1062976907000919**.**

Griffin, P., Lont, D., and Sun, Y., (2010), "Agency problems and audit fees: further tests of the free cash flow hypothesis", *Accounting and Finance*, 50(2): 321-350.

Gul, F., and Tsui.J., (1997), "A test of the free cash flow and debt monitoring hypotheses: Evidence from audit pricing", *Journal of Accounting and Economics*, 24(2): 219-237.

Henry, D., 2009, " Agency Costs, Ownership Structure and Corporate Governance Compliance: A Private Contracting Perspective" , *Pacific-Basin Finance Journal*, 18(1): 24-46.

Horvatinović, T., and Orsag, S. (2018). Crowdfunding in a context of financing firms through their life cycle. *Zagreb International Review of Economics & Business*, *21*(1): 105-118

Hribar, P. and Yang, H. (2016). CEO overconfidence and management forecasting. *Contemporary Accounting Research Forthcoming*. 33(1), 204-227.

Huang, K., and Shang, C. (2019). Leverage, debt maturity, and social capital. *Journal of Corporate Finance*, 54: 26-46.

Huang, T., Chang, H., and Chiou, J., (2015), "Audit Market Concentration, Audit Fees, and Audit Quality: Evidence from China. AUDITING', *A Journal of Practice and Theory*, 35 (2): 121–145.

Jean C., Karla M., Edward F., (2010)," Audit Quality Indicators: A Status Update on Possible Public Disclosures and Insights from Audit Practice". *Current Issues in Auditing*, 4 (1): 12–19.

Jensen, M. C., 1986, " Agency costs of free cash flow, corporate finance, and takeovers", *American Economic Review* , 76 (3): 323–29.

Jung S., Kim, B., and Chung, J. (2016). The Association between Abnormal Audit Fees and Audit Quality after IFRS Adoption: Evidence from Korea. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(3): 252-271.

Kim, Y., Li, H. and Li, S. (2015), CEO Equity Incentives and Audit Fees. *Contemporary Accounting Research*, 32: 608-638.

Kong, Y., Donkor, M., Musah, M., Nkyi, J. A., and Ampong, G.O.A., (2023). Capital structure and corporates financial sustainability: evidence from listed non-financial entities in Ghana. *Sustainability, 15*(5): 4211.

Kraub, P., Pronobis, P. and Zülch, H. (2015), "Abnormal Audit Fees and Audit Quality: Initial Evidence from the German Audit Market". J*ournal of Business Economics*, 85(1): 45-84.

Krauss, P., Pronobis, P., and Zülch, H., (2015). "Abnormal audit fees and audit quality: initial evidence from the German audit market", *Journal of Business Economics*. 85: 45-84.

Mitra, S., Jaggi, B., and Al-Hayale, T. (2016). "Auditor's downward switch, governance, and accounting conservatism". *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 31(4): 551-581.

Ocak, M., & Ozden, E. A. (2018). Signing Auditor-Specific Characteristics And Audit Report Lag: A Research From Turkey. *Journal of Applied Business Research 34*(2): 277–294.

Padilla, A., 2006, "*Agency Theory, Evolution and Austrian Economics*", available at: https://pdfs.semancscholar.org/ecac/a51aa78f56c663cee485266157cc6f389d5e.pdf

Russo, A., Mariani, M., & Caragnano, A. (2021). Exploring the determinants of green bond issuance: Going beyond the long-lasting debate on performance consequences. *Business Strategy and the Environment*, 30(1): 38-59.

Saam, N. J., 2007, " Asymmetry in Information Versus Asymmetry in Power Implicit Assumptions of Agency Theory ", *The Journal of Socio-Economics*, 36(6): 825- 840.

Salehi, M., Farhangdoust, S., and Vahidnia, A. (2017). "Abnormal audit fees and future restatements: evidence from Tehran Stock Exchange*". International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 13(1): 42-64.

Sharma, D., Ananthanarayanan, U., and Litt, Barri., 2020, "CEO compensation, corporate governance, and audit fees: Evidence from New Zealand", *International Journal of Auditing*, 25(1): 117-141.

Simab, A., and Koloukhi, A., 2018, "Examining the Relationship of CEO Compensation, Duality of Managing Director, and Weakness of Internal Organizational Controls with Audit Fee", *International Journal of Organizational Leadership*, *7*(2): 153-161.

Taghizadeh-Hesary, F., Yoshino, N., and Phoumin, H., (2021). Analyzing the characteristics of green bond markets to facilitate green finance in the post-COVID-19 world, *Sustainability*, 13(10): 1-24.

Wang, X., Yang, B., (2011). "Management Entrenchment, Agency Problem and Audit Fees", *Asian Journal of Finance and Accounting*, 3(1): 26-38.

Wysocki, P.,2010, "Corporate compensation policies and audit fees", *Journal of Accounting and Economics*, 49(1-2): 155-160.

Xie, Z., Cai, C. and Ye, J. (2010). "Abnormal Audit Fees and Audit Opinion Further Evidence from China's Capital Market". *China Journal of Accounting Research*, 3(1): 51-70.

Zhang, Y., Xian, C., 2014, "Auditor Reports, Audit Fees, and CEO Compensation", *International Journal of Economics and Finance*, 6(9): 1-10.